The role of the BRICS countries in supporting foreign direct investment for third world countries subject to Western economic sanctions (An analytical study of the Syrian Arab Republic 2000-2022)

Dr. Mohamed Maen Dayoub*
Dr. Duraid Al-Issa **
Zeina Nasiruddin***

(Received 16 / 11 / 2022. Accepted 25 / 1 / 2023)

□ ABSTRACT □

The study aimed at the following: Determine the degree of contribution of the BRICS countries to foreign direct investment in Syria in light of Western sanctions between the years 2000-2011. And determining the degree of contribution of the BRICS countries to foreign direct investment in Syria in light of Western sanctions between 2012-2022. And a statement of the ability and potential of the BRICS countries in the face of Western sanctions imposed on allied developing countries. The descriptive analytical method was used in the study. The study also reached a set of results, the most important of which are the following: There is no effective role for the BRICS countries in supporting foreign direct investment to Syria in light of the economic sanctions imposed by America and countries between the years 2000-2011. There is no effective role for the BRICS countries in supporting foreign direct investment in Syria in light of the economic sanctions imposed by America and countries between 2012-2022. The current war and economic sanctions have affected foreign direct investment in Syria significantly between 2012-2022. The economic sanctions imposed on Syria did not affect the attraction of foreign direct investment from various countries of the world, including America, between the years 2000-2011.

Keywords: foreign direct investment, economic sanctions, BRICS countries.

* **Professor- Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria. Mohammad.dayoub@tishreen.edu.sy**
** **Doctor- Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria. Duraed.alissa@tishreen.edu.sy**
*** **Postgraduate Student-- Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria. Zeina.nasereldin@tishreen.edu.sy**

دور دول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العالم الثالث الخاضعة للعقوبات الاقتصادية الغربية (دراسة تحليلية للجهورية العربية السورية 2000-2022)

الدكتور محمد معن ديوب*

الدكتور دريد العيسى**

زينا ناصر الدين***

(تاريخ الإيداع 16 / 11 / 2022. قُبِل للنشر في 25 / 1 / 2023)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى الآتي: تحديد درجة مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل العقوبات الغربية بين أعوام 2000-2011. وتحديد درجة مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل العقوبات الغربية بين أعوام 2012-2022. وبيان قدرة وإمكانية دول البريكس في مواجهة العقوبات الغربية المفروضة على الدول النامية الحليفة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها الآتي: لا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2000-2011. ولا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2012-2022. لقد أثرت الحرب الراهنة والعقوبات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بشكل كبير بين أعوام 2012-2022. ولم تؤثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف دول العالم بما فيها أمريكا بين أعوام 2000-2011.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، العقوبات الاقتصادي، دول البريكس.

.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
Mohammad.dayoub@tishreen.edu.sy

** دكتور – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية. Duraed.alissa@tishreen.edu.sy

*** طالبة دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
Zeina.nasereldin@tishreen.edu.sy

مقدمة:

شكلت نهاية الحرب الباردة سنة 1991 بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية نقطة انعطاف دولية، حيث تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية فيما عرف بالأحادية القطبية وهو ما دفع العديد من الدول إلى الاتجاه نحو تشكيل التكتلات والتحالفات لأغراض مختلفة منها الإقليمي والعسكري والاقتصادي والسياسي والدولي بهدف زيادة قوتها وتعزيز مكانتها وقدراتها في النظام الدولي، والسعي إلى تغيير ميزان القوى في العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، دون اللجوء إلى العمل العسكري، وأصبح التركيز منصباً على المجال الاقتصادي كقوة مرنة لتحقيق المكاسب المرجوة والانتقال من المجال التنافسي الصراعي في العلاقات الدولية إلى النهج التكاملي والتعاوني.

ويتجه تكتل البريكس إلى أن يكون له دوراً رئيساً في ذلك التغيير من خلال اعتماده على ما يملكه من مقومات للقوة والنهوض بإمكانات طبيعية وبشرية ومادية هائلة تجعله يتجه باتجاهات ديناميكية للحصول على المكانة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وتحقيق أهدافه متخذا من التعددية السياسية والاقتصادية مقدمة للتعددية القطبية في ضوء التفرد القطبي بالقرارات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

تركز الدراسة الحالية على بيان دول البريكس كقوة اقتصادية وبشرية عالمية في دعم اقتصاد الدول التي تعاني من عقوبات اقتصادية غربية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال دعمها للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

الدراسات السابقة:

دراسة (المصري وعلوش،2016): دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي (البريكس) أنموذجاً

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التكتلات الاقتصادية الدولية (البريكس) في التأثير على بنية النظام الدولي. وتحديد شكل النظام الدولي بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وبعد ظهور تكتل البريكس الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها: لتكتل" البريكس "دور كبير في تغيير بنية النظام الدولي وشكل النظام الدولي، ولقد تجلى هذا الدور في المحافل الدوليَّة من خلال الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للأزمة السورية، والمواقف الدوليَّة المتكررة لأعضاء هذه المنظمة. كما أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي وبروز تكتل البريكس الاقتصادي بقوة على الساحة الدولية .أمّا على الصعيد السياسي فإنَّ تعدد الفاعلين الدوليين على الساحة الدوليّة، روسيا الصين الولايات المتحدة الأمريكية الهند والقوى الأوربية، وزيادة حدة الصراعات على الساحة الدوليّة، وعدم الوصول لحل مشترك لجميع القضايا الدولية بين القوى الفاعلة على الساحة الدولية، كل هذه مؤشرات تدل على أنَّ النظام الدولي في طور التحول والمراحل الأخيرة للتحول لنظام دولي متعدد الأقطاب .إضافة إلى ظهور وتنامي دور تكتل البريكس الاقتصادي على الساحة الدولية.

(Piper, 2015) :The BRICS phenomenon: from regional economic leaders to global political players

ظاهرة البريكس: من القادة الاقتصاديين الإقليميين إلى اللاعبين السياسيين العالميين

يهدف البحث إلى تناول مختلف المناقشات حول ظهور البريكس كفاعلين اقتصاديين وسياسيين على المسرح العالمي خلال السنوات الـ 15 الماضية. فمن الناحية الاقتصادية هناك دراسة حسابات الهيمنة المستقبلية لبريكس على الاقتصاد العالمي في الناتج المحلي الإجمالي وشروط النمو؛ بما في ذلك مسألة ما إذا كان هناك المزيد من الأهداف للبريكس

أكثر من نهوض الصين، وأيضاً إذا ما كانت مفاهيم الأسواق الناشئة الأخرى أكثر فائدة؛ ويشار لأي نوع من التحولات في الأنماط المكانية لاستخراج وإنتاج واستهلاك الرأسمالية العالمية بصعود البريكس. ومن الناحية السياسية، حيث تتجه البريكس وبنك جولدمان ساكس منذ عام 2009 لبناء شكل بديل للحكم الاقتصادي العالمي للمراكز التقليدية في الغرب. يتجلى بريكس أيضاً في التنمية الاقتصادية الأكثر بروزاً في المؤسسات الاقتصادية الجديدة التي تنافس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو مفهوم للتنمية أكثر توجهاً نحو الشراكة من التركيز على العملية من جانب المانحين والمستهدفين، ونحو البنية التحتية والطاقة الموجهة أكثر من المؤسسات الاجتماعية والحوكمة. كما تشير التحولات الناشئة في الرأسمالية العالمية والحوكمة الاقتصادية التي أشار إليها صعود البريكس، إلى أننا في بداية نهاية منفعة التفوق بين الشمال والجنوب، حيث تصبح الاختلافات مع البلدان مهمة مثل الاختلافات عبر البلدان.

Trade and sustainable development: challenges for BRICS :(Natalya, 2017)

التجارة والتنمية المستدامة: تحديات البريكس

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تحديات التكتل الاقتصادي الإقليمي لدول البريكس المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث توصلت الدراسة إلى أن التجارة الدولية تلعب دوراً هاماً ولكنه متناقض في التنمية المستدامة حيث يزيد من التأثير على البيئة مع تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، وحجم الإنتاج والنقل. في الوقت نفسه، تعد التجارة أداة مهمة لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة / الاقتصاد الأخضر. وقد تسهم في كل أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عن طريق زيادة الكفاءة الاقتصادية (وبالتالي، تقليل استهلاك الموارد) والتنويع والعمالة والاستقرار الاجتماعي والأداء البيئي. وقد تسهل تنمية التجارة انتشار السلع والخدمات البيئية، والتقنيات النظيفة، وكذلك المعايير البيئية، وتخضع للسياسة البيئية الوطنية والدولية المسؤولة. وقد يسهل أيضاً الوصول إلى المياه والطاقة والموارد الحيوية الأخرى. وتلعب المعونة من أجل التجارة دوراً هاماً بالنسبة للبلدان النامية لتوسيع تجارتها. وتلتزم دول البريكس بمسار التنمية المستدامة، والذي يمكن أن يساهم في حل قضايا الفقر والصحة والضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي السريع والبيئة؛ وقد يستخدمون إمكانات التعاون التجاري والاستثماري الدولي لتحقيق هذا الهدف، بالنظر إلى أن بعض بلدان البريكس أصبحت لاعبين عالميين في الأسواق البيئية.

Touny et al ,2019) :(Development of Foreign Direct Investment and Recent Economic Blocs in Emerging Countries

تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتكتلات الاقتصادية الحديثة في الدول الناشئة

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل أهم الاتجاهات الحديثة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وتوفير رؤية تساعد على فهم هذه الاتجاهات وتحليلها. تتناول هذه الدراسة أيضًا أهم التطورات الحالية في الكتل الاقتصادية الحالية وأنماطها، وكيف يمكن إعادة حساب المكاسب والخسائر في الدول الأعضاء، وأنماط التكامل الجديدة التي يمكن أن تسود في العلاقات الاقتصادية الدولية. وتشير الدراسة إلى أن الاقتصاد العالمي يشهد تغييرات وتطورات كبيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه واتجاهاته بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وخاصة تلك الاقتصادات الناشئة. من ناحية أخرى، هناك تغييرات كبيرة في نمط التكتلات الاقتصادية الحديثة التي لها تأثير كبير على مستقبل الكتل الاقتصادية الحالية وعلى النظريات التي تشرح وتبرر وجود هذه الكتل ومكاسب وخسائر هذه الكتل والشروط لتحقيقها.

دراسة(Asaad,2021) بعنوان:

The reality of Arab Foreign direct investment Projects in The light of Foreign economic Sanctions imposed on Syria between 2000 – 2016.

واقع مشاريع الاستثمار العربي الأجنبي المباشر في ظل العقوبات الاقتصادية الخارجية المفروضة على سوريا بين عامي 2000 و 2016

هدفت الدراسة إلى الآتي: بيان دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية في سورية، دراسة تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى على الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية قبل وأثناء والحرب الحالية على سورية الممتدة منذ عام 2011. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى الآتي: ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد في المؤشرات الاقتصادية في سورية قبل عام 2011، لم تؤثر العقوبات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر قبل عام 2011، أثرت العقوبات المفروضة على سورية في الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بعد عام 2011.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على دور دول البريكس الاقتصادي العالمي، في حين تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على الاستثمار الأجنبي المباشر ودور دول البريكس كقوة اقتصادية كبيرة في دعم الدول النامية التي تعاني من عقوبات اقتصادية مفروضة من "أمريكا وباقي الدول الغربية.

مشكلة الدراسة:

من الدراسات السابقة والمرجعيات والأدبيات المرتبطة في موضوع الدراسة يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: هل يوجد دور لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل العقوبات الاقتصادية؟. وينبثق عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما درجة مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بين أعوام 2011-2000. في ظل العقوبات الخارجية.
- ما درجة مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بين أعوام 2022-2012. في ظل العقوبات الخارجية.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى الآتي:

- بيان مفهوم وأهمية تكتل دول البريكس في الاقتصاد العالمي.
- تحديد درجة مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل العقوبات الغربية بين أعوام 2011-2000.
- تحديد درجة مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في ظل العقوبات الغربية بين أعوام 2022-2012.
- بيان قدرة وإمكانية دول البريكس في مواجهة العقوبات الغربية المفروضة على الدول النامية الحليفة.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة بكونها من الدراسات القليلة التي تركز على قياس نسبة مساهمة دول البريكس في دعم اقتصاد الدول النامية التي تعاني من عقوبات اقتصادية غربية لأسباب سياسية. وذلك من خلال قياس وبيان مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الغربية حسب الدول والمبالغ المستثمرة خلال الفترة الزمنية للدراسة، كما تكمن أهمية الدراسة في بيان إمكانية دول البريكس الاقتصادية في مواجهة العقوبات والتحديات الغربية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول الغربية، وينبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2011-2000.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2022-2012.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث سيتم وصف ظاهرة الدراسة وتحليلها بناء على المتغيرات.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تعاريف الاستثمار المباشر لا تلقى اتفاقاً بين المنظمات الاقتصادية الدولية والدول والاقتصاديين، إلا أنها تشترك في مقياسين أساسيين هما: الملكية، ومراقبة المؤسسة المستثمر فيها، في هذا الإطار يمكن أن نلجأ إلى تعريفين أساسيين : تعريف صندوق النقد الدولي وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نظراً لاستعمالها كمرجع من قبل عدة دول عند تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات.

الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لصندوق النقد الدولي: إنه "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر"، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً "عندما يرسي أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 10% من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدراً ملحوظاً من التأثير والنفوذ على إرادة ذلك المشروع".(محمد،2005، ص 11)

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: فقد عدّت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت". (قويدري،2004، ص 13)

ثانياً: مفهوم العقوبات الاقتصادية:

إن العقوبات الاقتصادية الدولية أداة" تمارس من خلالها الدول إجراءات وضغوط مختلفة لمعاقبة دول أخرى ترى أنها مخلة بالقوانين والأعراف الدولية، ولقد أصبحت هذه الوسيلة بالوقت الحاضر أكثر قبولاً من المجتمع الدولي فهي أكثر تفضيلاً من معالجة الدول المذنبة بشكل مباشر بغزو عسكري فيتم اللجوء لها لإجبار تلك الدول على تطبيق القانون تحت وطأة الضغوط الاقتصادية الناجمة عن هذه العقوبات. كما يمكن أن تكون العقوبات: إما متعددة الأطراف بمعنى اشتراك عدد من البلدان في فرضها، وهنا غالباً تتم تحت رعاية الأمم المتحدة أو الاتحادات مثل الاتحاد الأوروبي، أو يتم فرضها بشكل انفرادي حيث يقوم بلد من البلدان بفرضها على بلد آخر نتيجة الخلافات بين البلدين. (Biglaiser,etal,2011,P22)

تعرف العقوبات الاقتصادية: عقوبة تهديدية لمن يخالف ولا يطيع القانون أو أياً من قواعده: وهو إجراء يتخذ من قبل دولة أو عدة دول لإجبار دولة أخرى على الالتزام باتفاق دولي أو الالتزام بسلوكيات العرف وعلى وجه خاص التي تطبق في مجال التجارة.(خديجة،2014،ص 31)

ثالثاً: أهداف العقوبات الاقتصادية الدولية:

- معاقبة الدولة المخالفة والعمل على إصلاح المخالفة أو الخطأ الذي ارتكبته، رغبة من الدولة الفارضة في إضعافها أو التأثير على بنيتها بشكل مباشر.
- التأثير على الدولة المستهدفة وإضعافها لإرغامها على تغيير سياستها وذلك بإرهاقها اقتصادياً وسياسياً وإضعاف قدراتها الاقتصادية والحد من دورها الإقليمي.
- إصلاح آثار الضرر والمنعكسات الناشئة عن مخالفة أحكام القانون الدولي، وهو ما يجعل هذا الهدف الأكثر موضوعية، حيث إن تعويض الدولة المتضررة عن المخالفة المرتكبة يعتبر الهدف الأسمى بالنسبة لها، في حين يأتي الردع ثم العقاب في المرحلة التالية.
- الهدف السياسي بمحاولة من الدولة الفارضة لتدعيم نفوذها بمناطق معينه، أو للإطاحة بنظام حكم معين معارض لسياسات الدولة الفارضة، أو لتشجيع قوى داخلية معينة في الدولة الهدف. (KAEMPFER,,etal,2007,P22)

رابعاً: العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية بين أعوام 2000-2022.

يمكن تحديد أهم العقوبات الاقتصادية بالآتي:

- منع تصدير أي مواد ذات استخدام مزدوج سواءً مدني أم عسكري.
- عدم تقديم تسهيلات للاستثمار في سورية.
- ملاحقة سورية في المنتديات الدولية والاستثمارية بهدف عزلها على الصعيد الإقليمي والدولي وحرمانها من الاستثمارات.
- حظر الصادرات الأمريكية إلى سورية من الذخائر والسلع باستثناء المواد الغذائية والأدوية.
- بإضافة المصرف التجاري السوري المملوك للدولة وفرعه في لبنان المصرف التجاري السوري اللبناني إلى العقوبات.
- منع مواطني الولايات المتحدة الأمريكية من القيام باستثمارات جديدة في سورية أو في تصدير الخدمات إلى سورية.
- حظر التصدير أو إعادة التصدير أو البيع أو التوريد بشكل مباشر أو غير مباشر (إلى سورية) على أي مواطن أمريكي في أي مكان.
- وقف التعامل مع البنك المركزي السوري. وتجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية. ووقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية. ووقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري.
- وقف تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري.
- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.
- قانون محاسبة سورية. (الكردي،2011، ص 22-12)(Asaad,2021,p4-8)

وتعد هذه العقوبات المفروضة من أكثر العقوبات صعوبة، ولم تتعرض لها أي دولة على مستوى العالم بهذا الكم والنوعية سابقاً، بالإضافة إلى فرضها من قبل أكبر اقتصاديات عالمية وهي (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كندا. ..الخ)، بالإضافة إلى الدول العربية(جامعة الدول العربية)، وبالتالي يمكننا القول: إن هذه العقوبات قد أثرت على كافة جوانب الاقتصاد السوري بشكل كبير وسلبي ومنها الاستثمار الأجنبي.

خامساً: نشأة تكتل بريكس (BRICS):

يشير هذا المصطلح إلى الأحرف الأولى لأسماء الدول الخمسة التي يتكون منها هذا التكتل هي على الترتيب: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، صاغه الباحث الاقتصادي "جيم أونيل" بمؤسسة غولدمان ساكس (Goldman Sachs) للأبحاث الاقتصادية. وقد حل هذا التكتل مكان مجموعة البريك (BRIC) عام 2011 بعد انضمام جنوب أفريقيا إليه عقب مساع مكثفة ومفاوضات واسعة مع دول التكتل. وفي كانون الأول عام 2010 نجحت جنوب أفريقيا بالانضمام، حيث توسع هذا التكتل ليضم خمسة دول مهمة من شأنها أن تكون تكتل اقتصادي قوي لا يقل شأناً عن الاتحاد الأوروبي أو تجمع آسيان. (رضوان، 2002، ص 414)

إذا عدنا للخلف قليلاً إلى بداية تشكل هذا التكتل، نرى أن بداية تشكل هذا التحالف تضمن ثلاثة دول هي: البرازيل، روسيا ، الهند، الصين، مشاراً لها باسم "ريك" (RIC)، ثم انضمت البرازيل ليصبح أسم التكتل "بريك". بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة الـ"بريك" عام 2006، حيث شكل أول اجتماع لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أيلول 2006طابعاً رسمياً لهذ التجمع الجديد. وكما قلنا سابقاً انضمت جنوب أفريقيا لهذا التكتل ليأخذ شكله وأسمه الحالي (بريكس). وقد تقصد الباحث الاقتصادي "أونيل" إلى التلاعب بتعبير (BRIC) الشبيه بالتعبير الإنكليزي (Brick) ويعني "قرميد" للإشارة إلى الكتلة الدولية الصاعدة دون أن تشكل هذه الكتلة تكتلاً منظماً بالطبع، حين عبر عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين ستتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف هذا القرن. (العلي، 2010، ص 25)

لقد تم استخدام مصطلح البريك (BRIC) كإشارة لانتقال الثقل الاقتصادي من الغرب متمثلاً بمجموعة الدول السبع (G7) ذلك الوقت باتجاه الدول النامية في ضوء تصاعد الأهمية النسبية للاقتصادات الآسيوية والأمريكية اللاتينية، حيث أن النسبة الكبرى من الاقتصاديات الصاعدة توجد ضمن هذه الأقاليم. إن إطلاق صفة الدولة الصاعدة في النظام الدولي قد نجد في داخله تمييز بين هذه الدول الصاعدة في النظام الدولي أيضاً، فدول البريكس التي اعتبرت من الدول الصاعدة يتسم صعودها على الساحة الدولية بشكل أساسي بالنمو المطرد لاقتصادياتها والتسارع الملحوظ لقوتها الاقتصادية، إذ تمثل اقتصاديات نامية أو الدول الأكثر سرعة في النمو في الاقتصاد العالمي.

اعتمدت مكانة القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي المتنامي، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 2008 الذي أعقبه تنامي دور هذه الدول الصاعدة في قيادة التحولات العالمية التي أعقبت ظهور تلك الأزمة المالية العالمية خصوصاً اسهامها في اتخاذ القرار العالمي مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى (G8) إلى مجموعة العشرين(G20) في السيطرة على آثار الأزمة المالية العالمية عام 2008، وما أعقبه من انحدار في أداء اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتزايد أهمية وتأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي. (Degaut, 2015, p. 33)

تعاظم دور الدول الصاعدة نتيجة تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأزمة الاقتصادية عام 2008 بشكل خاص وفشل الاتحاد الأوروبي في بلورة سياسة خارجية مشتركة وكثرة الأزمات الاقتصادية الحادة كما دلت عليه أزمة اليورو وانتعاش السياسات الوطنية على هامش السياسة المشتركة. كل ذلك أدى إلى مفارقة مهمة أشار إليها "إدغار موران" في قوله "إن تغريب العالم قد ترافق مع تراجع ظاهر في دور الغرب"، والتغريب هو في المجال التقني والعلمي وفي منظومة القيم الاقتصادية وبعض القيم الاجتماعية وليس بالضرورة في المجال الثقافي. إن نسبة النمو في الناتج

المحلي الإجمالي وحجم نمو التجارة الخارجية إلى جانب نمو الاستثمار الخارجي المباشر جميعها مؤشرات تشير إلى تحرك الثقل الاقتصادي تجاه اقتصاديات آسيا وأمريكا اللاتينية دون أن يعني ذلك أن القارتين لا تعانيان مشاكل هيكلية اقتصادية واجتماعية. (Karackattu, 2011, p. 58)

سادساً: الثقل الاقتصادي لدول البريكس:

يعتبر العامل الاقتصادي الحجر الأساس للمجموعة التي تستثمر ثقلها الاقتصادي لتشكيل قطب عالمي، ويتوقع عام 2030 أن تتمكن المجموعة من منافسة اقتصاديات أغنى الدول في العالم، ويقدر حجم اقتصاد مجموعة بريكس بنحو (62.823) تريليون دولار، بينما سيبلغ حجم الاقتصاد الأمريكي نحو (32.574) تريليون دولار، إي ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الأمريكي. لذلك من المحتمل أن تصبح مجموعة البريكس أقوى اقتصاد في العالم تليها الولايات المتحدة الأمريكية. هناك توقعات أن تحقق مجموعة بريكس تفوقاً اقتصادياً عام 2050، إذ يتوقع أن يبلغ حجم اقتصاد مجموعة بريكس نحو 119.868 تريليون دولار في حين سيبلغ حجم الاقتصاد الأمريكي نحو 34.102 تريليون دولار أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الأمريكي، وبذلك تكون المجموعة مرشحة لتصبح أقوى اقتصاد في العالم يليها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

بما أن التوقعات تتجه لتكون دول البريكس أقوى قوة اقتصادية في العالم، هذا يفرض عليها مواصلة جهودها لاستقطاب قوة اقتصادية صاعدة، كإندونيسيا، والمكسيك، وتركيا، وكوريا الجنوبية أو حتى ماليزيا وسنغافورة. (شكراني، 2016، ص 105)

إذاً، يتطور تكتل البريكس بشكل ملحوظ من كونه تكتل سياسي يهدف إلى تحقيق التوازن في النظام العالمي إلى تكتل سياسي–اقتصادي يسعى لتعميق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء ولعب دوراً أكبر وأكثر فاعلية في السياسة الدولية والنظام المالي الاقتصادي العالمي. فهناك خطط يتم تقييمها وتتبعها من قبل قادة الدول الأعضاء سنوياً، كما تم تدشين آليات جديدة كبنك التنمية الجديد والاحتياطي لدول البريكس إضافة إلى تطوير آليات أخرى. ويقوم التكتل بإقامة شراكات بينه وبين التكتلات الأخرى وبينه وبين الدول الصاعدة والنامية من أجل توسيع دائرة نفوذه. (Haug, 2017, p. 61–81)

تعتبر دول البريكس من أكبر الاقتصادات العالمية خارج منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي مقصد غني بالنسبة للاقتصادات الناشئة. ويلعب هذا التكتل دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي بالرغم من أنه لا يتمتع بالتماسك القانوني والتاريخي والجيوسياسي مثل الاتحاد الأوروبي (بيليس، 2004، ص 857)

ثانياً: الإطار العملي للدراسة:

أولاً: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العربية في سورية :

تعد دراسة عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العربية من أهم المقاييس التي تبين لنا حركة تطور الاستثمار، بالإضافة إلى مدى تأثر هذه الاستثمارات بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، ودور دول البريكس في دعم الاستثمار في سورية في ظل العقوبات الاقتصادية، حيث تم تقسيم الفترة الزمنية إلى ثلاث فترات:

- الفترة الأولى: من عام(2000–2006): وفي هذه الفترة لم يلحظ تطبيق أية عقوبات اقتصادية هامة على سورية، وفي هذه الفترة لم تتشكل دول البريكس بشكلها الحالي.
- الفترة الثانية: من عام(2007–2011): وفي هذه الفترة كانت بداية تطبيق أهم العقوبات الاقتصادية، ومنها قانون محاسبة سورية المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الفترة بدأ تكتل البريكس يأخذ شكله ومضمونه وأبعاده الاقتصادية والسياسية.

- الفترة الثالثة: (فترة الأزمة الحالية): من عام (2012-2022): وفي هذه الفترة تم تطبيق العقوبات التي فرضت بنهاية عام 2011، كما فرضت الكثير من العقوبات الأخرى من قبل العديد من الحكومات، التجمعات، الهيئات، المجالس..الخ. وفي هذه المرحلة تعاظم دور دول البريكس الاقتصادي، حول العالم.

ثانياً: مشاريع الاستثمار الأجنبي للبلدان حسب عدد المشاريع وحجم التكاليف الاستثمارية للاعوام 2006-2000:

كما في الجدول الآتي:

الجدول(1) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية بين الأعوام 2006-2000(مليون ل.س)

الدولة/السنوات	1991-2006	
	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية مليون ليرة سورية
الاردن	8	1453
الجزائر	1	55
فلسطين	2	541
لبنان	9	1812
اليمن	1	38
مصر	4	912
البحرين	1	120
ليبيا	1	57
العراق	4	10504
السعودية	15	64303
الكويت	13	9364
قطر	1	330
الإمارات	3	31122
قبرص	3	651
فرنسا	3	3100
ألمانيا	7	25817
اسبانيا	1	106
بريطانيا	2	14933
روسيا	4	1600
تركيا	14	17451
ايران	4	5570
باكستان	1	156
الصين	1	125
كندا	1	94

سويسرا	4	3482
هولندا	1	68
كوريا	1	1241
النمسا	1	649
بلجيكا	1	24
أوزباكستان	1	61
المجموع	116	195739

المصدر: تجميع الباحثة من تقارير الاستثمار السنوية الدورية لهيئة الاستثمار السورية 2008-2000.

وبمتابعة الجدول(1) السابق نلاحظ ما يأتي:

- بلغ إجمالي المشاريع المرخصة للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بين أعوام 2006-2000، وتعديلاته 116 مشروع من الدول العربية والدول الأخرى غير العربية.
- بلغت التكاليف الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة 195739 مليون ليرة سورية، وعلى فرض أن سعر الدولار(50) ليرة سورية وهو السعر الثابت التقديري للدولار مقابل الليرة السورية في تلك الفترة، فإن قيمة الاستثمارات بالدولار قد بلغت 3.915 مليار دولار.

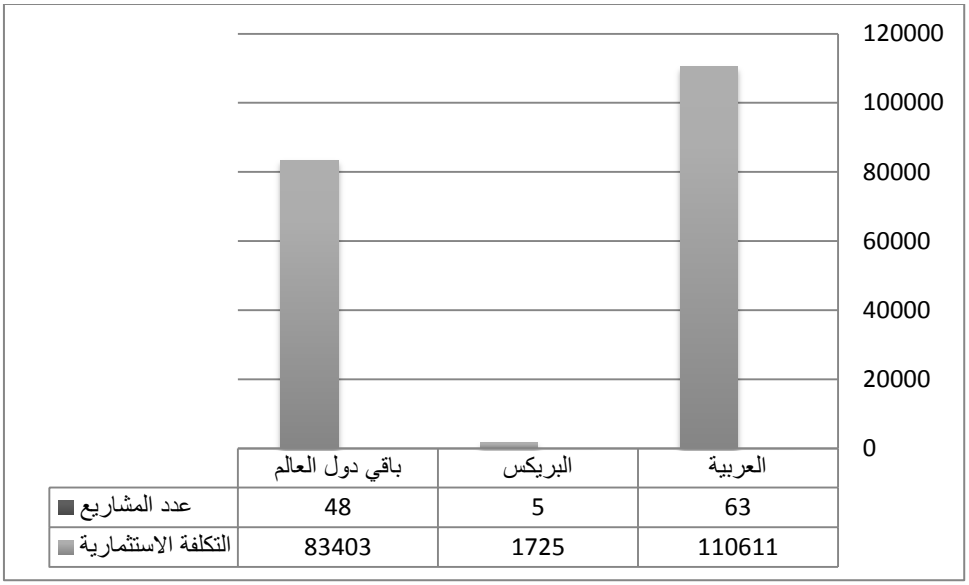

الشكل(1) توزع المشاريع الاستثمارية حسب العدد والتكلفة الاستثمارية بين عامي 2006-2000

المصدر: إعداد الباحثة

من الشكل(1) السابق نلاحظ الآتي:

- بالنسبة لعدد المشاريع فقد بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العربية 63 مشروع وبنسبة 54.31% من إجمالي عدد المشارع الكلية، في حين بلغت نسبة دول البريكس 4.30%، وقد بلغت نسبة باقي دوول العالم 41.40%.

- بالنسبة للتكلفة الاستثمارية: فقد بلغة نسبة التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية 56.51%، في حين بلغت نسبة التكلفة الاستثمارية لدول البريكس 0.88%، في حين بلغت التكلفة الاستثمارية لباقي دول العالم 42.61%.
- إن الفترة بين عامي 2006-2000، شهدت ولادة تكتل دول البريكس ولكن على الرغم من ذلك من المعروف إن لسورية علاقات قوية مع الدول الخمس وعلى الرغم من تلك العلاقات لم تدعم دول مثل الصين الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال تلك الفترة على الرغم من قوة الاقتصاد الصيني، وعدم وجود عقوبات كبيرة على سورية في تلك الفترة، حيث استثمرت العديد من الدول الأوروبية في سورية بمبالغ مالية كبيرة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.
- لا يوجد أثر للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال الفترة 2006-2000.

ثالثاً: مشاريع الاستثمار الأجنبي للبلدان حسب عدد المشاريع وحجم التكاليف الاستثمارية بين أعوام 2007-2011: كما في الجدول الآتي:

الجدول(2) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية بين الأعوام 2011-2007(مليون ل.س)

الدولة/السنوات	2007-2011	
	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية مليون ليرة سورية
الجزائر	1	55
فلسطين	4	5755
لبنان	17	30645
الأردن	8	37415
السودان	1	132
مصر	3	6524
قطر	1	330
الامارات	7	2749
العراق	31	5575
السعودية	15	50866
الكويت	18	14426
عمان	2	220
ايطاليا	1	64
الهند	2	5365
استراليا	1	114
ألمانيا	5	316976
الولايات المتحدة الامريكية	1	391
بريطانيا	2	270
روسيا	–	–

تركيا	26	12224
ايران	7	20400
الصين	1	1470
كندا	1	319
السويد	1	49
كوريا	2	386
النمسا	1	116
المجموع	**159**	**512836**

المصدر: تجميع الباحث من تقارير الاستثمار السنوية الدورية لهيئة الاستثمار السورية 2012-2006.

من الشكل(2) السابق نلاحظ الآتي:

وبمتابعة الجدول(2) السابق نلاحظ ما يلي:

- بلغ إجمالي المشاريع المرخصة للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بين أعوام 2001-2007، 159 مشروع وبزيادة مقدارها 28% عن الفترة السابقة.
- بلغت التكاليف الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة 512836 وبنسبة زيادة 261% عن الفترة السابقة، أي تضاعف مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر بحدود مرتين ونصف، وعلى فرض أن سعر الدولار(50) ليرة سورية وهو السعر الثابت التقديري للدولار مقابل الليرة السورية في تلك الفترة، فإن قيمة الاستثمارات بالدولار قد بلغت 10.257 مليار دولار. وهو تطور ملحوظ في مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 5 سنوات، كانت للدول الغربية الأوربية حصة كبيرة منها على الرغم من العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية.

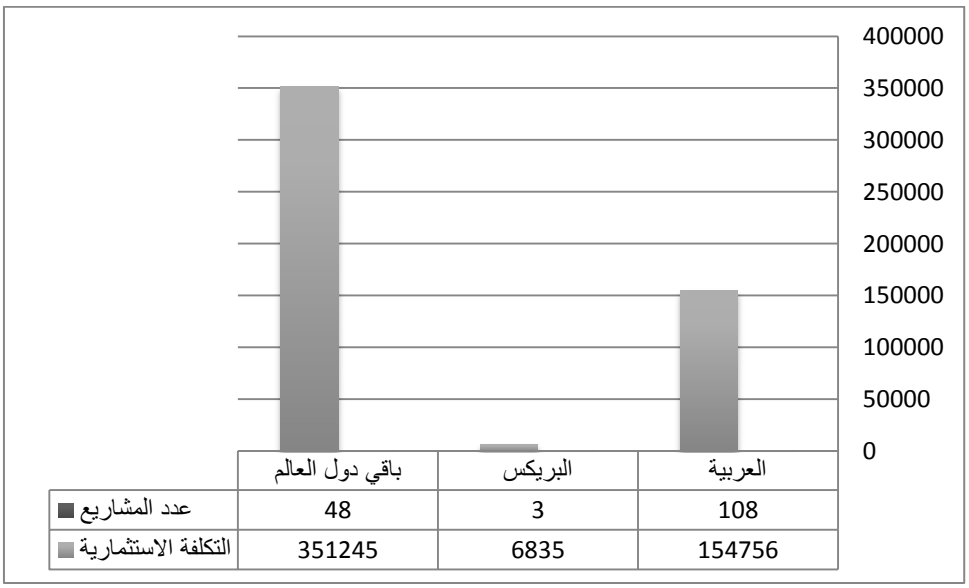

الشكل(2) توزع المشاريع الاستثمارية حسب العدد والتكلفة الاستثمارية بين عامي 2011-2007

المصدر: إعداد الباحثة

من الشكل(2) السابق نلاحظ الآتي:

- بالنسبة لعدد المشاريع فقد بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العربية 108 مشروع وبنسبة 67.92% من إجمالي عدد المشارع الكلية، في حين بلغت نسبة دول البريكس 1.89%، وقد بلغت نسبة باقي دوول العالم 30.19%.
- بالنسبة للتكلفة الاستثمارية: فقد بلغت نسبة التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية 30.18%، في حين بلغت نسبة التكلفة الاستثمارية لدول البريكس 1.33%، في حين بلغت التكلفة الاستثمارية لباقي دول العالم 68.46%.
- شهد هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة تحول ملحوظ حيث زاد عدد المشاريع المستثمرة وزادت تكاليفها الاستثمارية بشكل ملحوظ، كما لوحظ زيادة المشاريع العربية من حيث العدد، في حين زيادة راس مال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الغربية وبشكل خاص دولة ألمانيا.
- لوحظ وجود مشاريع استثمارية للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من العقوبات المفروضة على سورية.
- لا يوجد أثر للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال الفترة 2007-2011.
- إن الفترة بين عامي 2007-2011، شهدت توسع تكتل دول البريكس ليصبح 5 دول ولكن على الرغم من ذلك من المعروف إن لسورية علاقات قوية مع الدول الخمس وعلى الرغم من تلك العلاقات لم تدعم دول مثل الصين الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال تلك الفترة على الرغم من قوة الاقتصاد الصيني، وعدم وجود عقوبات كبيرة على سورية في تلك الفترة، حيث استثمرت العديد من الدول الأوروبية في سورية بمبالغ مالية كبيرة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، رغم العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على سورية.

مما سبق نلاحظ أن دول البريكس كتكتل اقتصادي جديد وضخم من حيث الموارد الاقتصادية والبشرية، لم يقدم شيء يذكر للاقتصاد السوري، على الرغم من العلاقة السياسية القوية لسورية مع دول البريكس، لا بل على العكس كانت الاستثمارات الأوروبية هي المسيطرة من حيث راس المال المستثمر في هذه الفترة، وبالتالي يمكننا القول إن الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2000-2011. غير صحيحة، وبالتالي نرفضها ونقبل الفرضية البديل التي تنص على: لا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2000-2011.

ثالثاً: مشاريع الاستثمار الأجنبي للبلدان حسب عدد المشاريع وحجم التكاليف الاستثمارية بين أعوام 2012-2022: كما في الجدول الآتي:

الجدول(3): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية بين الأعوام 2012-2022(مليون ل.س)

الدولة/السنوات	2012-2022	
	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية
الاردن	2	120
فلسطين	1	1925
لبنان	4	1397

العراق	1	192
المجموع	8	3634

المصدر: تجميع الباحث من تقارير الاستثمار السنوية الدورية لهيئة الاستثمار السورية 2022-2007.

من الجدول(3) السابق نلاحظ الآتي:

- بلغ أجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 8 مشاريع وهي من الدول العربية المحيطة فقط، وبواقع 3634 مليون ل.س. لقد أثرت الحرب الراهنة بشكل كبير على الاقتصاد السوري وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، بعد التطور الملحوظ بعدد المشاريع والتكاليف الاستثمارية في الفترة السابقة.
- يوجد أثر للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال الفترة 2012-2022.

مما سبق لوحظ غياب تام لدور دول البريكس في دعم الاقتصاد السوري الذي يواجه الحرب والعقوبات الاقتصادية، حتى في الاستثمار بالمشاريع الخدمية التي لا تخضع لعقوبات خارجية، واكتفت بعض تلك الدول بتقديم بعض المساعدات والإعانات الصحية والمتعلقة بالنقل. وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على : يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2012-2022. ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: لا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2012- 2022.

رابعاً: إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي حسب العدد وحجم التكاليف الاستثمارية بين أعوام 2022-2000: كما في الجدول الآتي:

الجدول(4): لإجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية بين الأعوام 2022-2000

	العربية	البريكس	باقي دول العالم	المجموع
عدد المشاريع	179	8	96	283
التكلفة الاستثمارية	269001	8560	434648	712209

المصدر: إعداد الباحثة

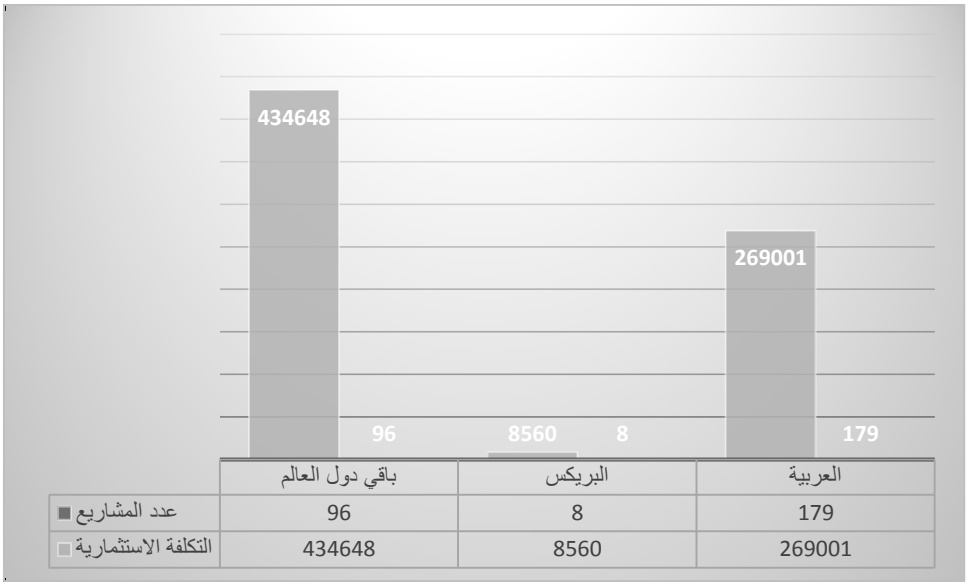

الشكل(3) توزع إجمالي المشاريع الاستثمارية حسب العدد والتكلفة الاستثمارية بين عامي 2022-2000

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول(4) والشكل(3) نلاحظ الآتي:

- بلغ إجمالي المشاريع المرخصة للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بين أعوام 2022-2000، 283 مشروع من الدول العربية ودول البريكس وباقي دول العالم.
- بلغت التكاليف الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة 712209، وعلى فرض أن سعر الدولار(50) ليرة سورية وهو السعر الثابت التقديري للدولار مقابل الليرة السورية في تلك الفترة، فإن قيمة الاستثمارات بالدولار قد بلغت 14.244 مليار دولار. وهو جيد كان من المتوقع أن يتزايد لولا الحرب الراهنة والعقوبات الاقتصادية على سورية.
- بالنسبة لعدد المشاريع فقد بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العربية 179 مشروع وبنسبة 63.25% من إجمالي عدد المشاريع الكلية، في حين بلغت نسبة دول البريكس 2.8%، وقد بلغت نسبة باقي دول العالم 33.95%. حيث احتلت الدول العربية المركز الأول عبر تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر الحديث في سورية من حيث عدد المشاريع.
- بالنسبة للتكلفة الاستثمارية: فقد بلغت نسبة التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية 37.77%، في حين بلغت نسبة التكلفة الاستثمارية لدول البريكس 1.20%، في حين بلغت التكلفة الاستثمارية لباقي دول العالم 61.03%. حيث احتلت باقي دول العالم والدول الأوربية بشكل خاص أكبر رأس مال مستثمر في سورية عبر تاريخها الحديث.
- على الرغم من العقوبات الاقتصادية المتعددة لأمريكا والدول الأوربية حتى تاريخ 2011 إلا أن ذلك لم يبعدها عن الاستثمار في سورية في العديد من المشاريع وبتكاليف مرتفعة.

مما سبق نلاحظ أن دول البريكس لم تساهم بالشكل المطلوب في مساعدة دول العالم الثالث والتصدي للعقوبات الأمريكية، بل ظلت متحفظة عن الاستثمار في سورية خلال فترات كانت الدول الأوربية تستثمر بها، وفي الفترة الممتدة بين أعوام 2022-2012، وهي الفترة التي برزت بها قوة دول البريكس وبناء محورها الموازي للمحور الغربي ودعواتها لعالم متعدد الأقطاب مازالت خطواتها الاقتصادية تجاه دول عدة ممانعة للسياسات الأمريكية مثل سورية وإيران وفنزويلا

وكوريا الشمالية وكوبا، خجولة يقيدها التخوف من فرض عقوبات اقتصادية أمريكية، لا بل لم تساهم دول البريكس في تخفيف معاناة تلك الشعوب ودعمها اقتصادياً بالشكل المطلوب في اتجاهات غذائية ودوائية ..ألخ لم تشملها العقوبات الاقتصادية وقانون قيصر.

النتائج و المناقشة:

- ارتفاع مساهمة الدول العربية في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من حيث عدد المشاريع ومن حيث التكلفة الاستثمارية بين أعوام 2006-2000، حيث بلغت الدول العربية في المرتبة الأولى.
- توسط مساهمة باقي دول العالم في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من حيث عدد المشاريع ومن حيث التكلفة الاستثمارية بين أعوام 2006-2000.
- انخفاض مساهمة دول البريكس في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من حيث عدد المشاريع ومن حيث التكلفة الاستثمارية بين أعوام 2006-2000.
- ارتفاع مساهمة الدول العربية في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من حيث عدد المشاريع بين أعوام 2007-2011، حيث بلغت الدول العربية في المرتبة الأولى.
- ارتفاع مساهمة الدول الاوروبية في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من حيث تكاليف الاستثمار للمشاريع بين أعوام 2011-2007، حيث بلغت الدول الأوربية في المرتبة الثانية.
- شهد هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة تحول ملحوظ حيث زاد عدد المشاريع المستثمرة وزادت تكاليفها الاستثمارية بشكل ملحوظ، كما لوحظ زيادة المشاريع العربية من حيث العدد، في حين زيادة راس مال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الغربية وبشكل خاص دولة ألمانيا.
- لوحظ وجود مشاريع استثمارية للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من العقوبات المفروضة على سورية.
- لم تؤثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف دول العالم بما فيها أمريكا بين أعوام 2011-2000.
- أثرت الحرب الراهنة والعقوبات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بشكل كبير بين أعوام 2022-2012.
- لا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2011-2000.
- لا يوجد دور فعال لدول البريكس في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من أمريكا والدول بين أعوام 2022-2012.

الاستنتاجات و التوصيات:

حتى تتمكن دول البريكس من فرض سيطرتها الاقتصادية ومواجهة القطب الواحد الأمريكي يجب أن تسعى لمساعدة الدول النامية وتشكيل حلف سياسي واقتصادي في مواجهة الولايات المتحدة، فالتحدي كبير في عالم اليوم ومن الممكن أن تساهم دول البريكس في دعم اقتصاديات الدول النامية بعدة طرق كالآتي:

- تقديم المنح المالية والمساعدات الكبيرة التي تساعد اقتصاد الدول المواجهة للسياسات الأمريكية من الصمود، ومن الممكن أن تكون المنح عن طريق مواد غذائية وتجهيزات طبية ..الخ.
- تقديم المساعدات والمنح المالية والقروض الميسرة لسورية التي تساهم في تلبية حاجاتها ومواجهة النقص في المواد الموجودة بها.
- العمل على إيجاد آليات جديدة بعيدة عن العقوبات الاقتصادية لدعم اقتصاديات الدول النامية المفروض عليها العقوبات، عن طريق اللجوء إلى التحايل على العقوبات.

في النهاية حتى تبرز دول البريكس كقوة اقتصادية مسيطرة وقوة سياسية وقطب عالمي جديد يجب أن تتخلص من هيمنة الولايات المتحدة العسكرية والمالية على دول العالم من خلال تقليل التعامل في الدولار وإيجاد نظام مالي عالمي موازي يفرغ العقوبات الاقتصادية الأمريكية من محتواها، ويدفع بالكثير من الدول للتعامل بالعملات المحلية أو عملة عالمية جديدة ونظام مالي جديد موازي لنظام سويفت.

References:

- Zaghba, Talal; Barhouma Abdel Hamid (2014). The new forms of foreign investment flows that are not based on capital contributions and their effects on economic development in developing countries, University of M'sila
- Hassaballah Muhammad, Amira (2005). Direct and indirect foreign investment in the Arab economic environment, a comparative study (Turkey, South Korea, Egypt), Egypt, University House,.
- Koueidari, Mohamed (2004). Analysis of the reality and prospects of foreign direct investments in developing countries with reference to the case of Algeria. Algeria University. Faculty of Economics and Management Sciences,.
- Khadija, Kharafi (2014). The role of financial policies in rationalizing foreign direct investment in Algeria, a comparative study between Algeria, Tunisia and Morocco, Faculty of Economics, University of Abu Bakr Belkaid
- KAEMPFER, W. H. & LOWENBERG A. D(2007). *The Political Economy of Economic Sanctions.* Handbook of Defense Economic. Vol. 2,.
- KURTH, A. N.(2011) *Rethinking the Syria Accountability Act: Are Sanctions on Syria in the Best Interest of the United States?.* Transnational Law & Contemporary Problems. Vol. 20, No. 1, May 28,
- BIGLAISER, G. & LEKTZIAN, D(2011). *The Effect of Sanctions on U.S. Foreign Direct Investment*. International Organization. Vol. 65, No. 3, July 28,.
- Shukrani, Al-Hussein, 2016, Sun and Global Climate Negotiations: Between Promoting Economic Growth and Limited Political Interaction with Developing Countries, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, No. 452.
- Bellis, John, and Smith, Steve, 2004, translated and published by the Gulf Research Center, Dubai,
- Radwan, Hamdi, 2002, International Economics, Intellectual Originality and Realistic Dynamics, Ain El Sham University, Cairo,
- Al-Ali, Marwan Salem, 2010, The New Regional Place in the Comprehensive American Strategy, unpublished MA thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science,
- Al-Kurdi, Muhammad 2017, Economic Sanctions on Syria and its History, Wael Publishing House, Damascus.
- Haug, Sebastian, 2017, Exploring 'Constructive Engagement': MIKTA and Global Development, Rising Powers Quarterly, Volume 2, Issue 4,
- Karackattu, J. T., 2011, BRICS: Opportunities and Challenges, IDSA Issue Brief,
- Degaut, M. (2015). O the BRICS still Matter? Center of Strategic & International Studies.